

بكي وطنا أودت بسالف زهوه
أغارت عليه دارعات كوماتها
إذا عسكر مجر سما لقتاله
فقد نهات منه المثقفة السمر
الا انها مصر التي نحن أهلها
مضى عزها القدموس ما يستعيد
هو رقدوا عنها فطال رقادهم
أنوماً كلا يومكم ان ذاككم
أناتروا أن قد تقسم امركم
أما فيكم حرّ اذا قام داعيا
كريمان لما يجئنا عن عظمة
ها هضبتا عزم وحزم كليهما
ها الذخر للاوطان ان جل حادث
اما ويمين الله لولا بقية
لقد هلكت منا نفوس كثيرة

حوادث دهر من خلائقها القدر
فما برحت حتى اتبع لها النصر
فأعني عليه جاءه عسكر مجر
وقد كرت في المهندة البستر
فياوح مصر ما الذي لقيت مصر
بنوها فلا عز لديهم ولا نحر
فديتكموهبوا فقد طلع الفجر
لوزر كير لا يعساده وزر
بأيدي العدى نهياً فهل لكمو أمر
الى صالح أوفى بجاوبه حر
ولا بهما اذ يدعوان لها وقر
يخافهما الهول المخوف فما يقر
فضاقت به ذرعا وأعوزها الذخر
أو مل ان لا يستبد بها الدهر
يصبحها أمن ويطرقها دعر

الانجباء النجباء

قليل من الحقائق عن تركيا في عهد جلالة السلطان عبد الحميد الثاني

(تابع مالية الدولة)

إذا بحثنا في أوضاع الحكومة الأخرى من الدين كما بحثنا في قسط دين البلغار وجدناها
كما ترى * قسط اليونان هو ٥٧٤٣٧٢ جنيتها مجيديا يسدد في مائة سنة ان كانت دفعته
السوية ٢٨٤٥٩ جنيتها مجيديا ووربحه ٤ في المائة ويسدد في ٢٥ سنة ان كانت دفعته
السوية ٤٤٩٣١ جنيتها مجيديا ووربحه ٦ في المائة * قسط الصرب هو ٥٦٨٠٧٥ جنيتها
مجيديا يسدد في مائة سنة ان كانت دفعته السوية ٢٣١٨٢ جنيتها مجيديا ووربحه ٤ في المائة
وفي ٢٥ سنة ان كانت دفعته السوية ٣٤٠٨٤ جنيتها مجيديا ووربحه ٦ في المائة * قسط الجبل
الاسود هو ٢٦٦٥٩ جنيتها مجيديا يدفع في مائة سنة ان كانت دفعته السوية ١٠٨٨ جنيتها

مجيديا وربحه ٤ في المائة وفي ٢٥ سنة ان كانت دفعته السنوية ٢٠٨٥ جنبها مجيديا وربحه ٦ في المائة * لو ان الدول التي وقعت على معاهدة برلين اختارت هذا التدبير الذي هو غاية في سهولة الجري على مقتضاه ولا وجه للنقد عليه والزمته الحكومات المذكورة باتباعه حصلت تركيا عاجلا على مبلغ ٣٨٢٦٣٤٧ جنبها مجيديا ولنقص دينها بسبب ذلك مبلغ ١٩٠٠٠٠٠٠ في بضع سنين باستعمالها هذا المبلغ استعمالا رائده العقل والحكمة للذين تبعتهما في تدبير جميع رؤوس اموالها من عهد جلوس جلالة السلطان عبد الحميد على اريكة الملك * للدائنين الاوربيين اذن ان يأسفوا على ان حكوماتهم لم يؤيدوا مطالب تركيا الحققة المبينة على الانصاف ولكن عليهم ان يتحملوا شهادة حق مدهشة على صدق تركيا في الوفاء بعهودها وقدرتها على تنفيذ التزاماتها باحسن طريقة نافعة لمعاقديها * كانت السهام المكونة للدين العمومي العثماني معتبرة الى ذلك العهد في معظم الاحيان كأنها وسائل ضمان استرباحية ويحسن بنا ان نبحت الآن فيها لنرى هل هذه هي قيمتها الحقيقية في الوقت الحاضر أم لا ؟ كان الدين العمومي العثماني في خلال العشرين سنة الاولى من تشكيل ادارته يزداد على الدوام باصدار سهام جديدة ويستميل عددا كبيرا من ارباب الاموال بسبب الفائدة المرتفعة التي كانت تعرض على مشتري سهامه ولما حدثت حوادث سنة ١٨٧٥ تفرق من كانوا امتكاليين على تلك السهام وبقيت اسواق الاوراق المالية باوربا غاصبة الى سنة ١٨٨١ ثم ابتداء دور آخر لاقبال الناس عليها بعد الاتفاق المبرم في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ واستمر بلا انقطاع لمدة السنين العشر الاخيرة فاذا لم يتم للان بيعها وكان لا يزال جزء عظيم منها في الاسواق فليس ذلك الا لان حالة الدين الحالية وما حصل فيه اثناء هذه السنين العشر من التغيير الكلي الناتج من الاصلاحات التي منشأها عناية جلالة السلطان لم يفهمهما كثير من الناس حق الفهم ومع ذلك لو انا نسبنا مبلغ الدين السنوي الى عدد سكان الدولة العلية وعدد ما فيها من الاميال المربعة وقارنا بينها وبين البلاد الاخرى لاوربا في ذلك لننتج لنا من هذا البحث الاحصائي حقيقتان

(أولاهما) ان الدين العثماني اقل بكثير من معظم ديون البلاد الاخرى باعتبار عدد السكان في كل منها (ثانيهما) ان مساحة ارض الدولة العثمانية لما كانت تسع من السكان اكثر مما فيها الآن بكثير فيمكن اعتبار ان هذه الدولة لم يعمر الا جزء منها فقط « لو صح ان يقال هكذا » ولما كانت غنية باكبر مصادر الثروة الطبيعية كان ينتج من هذه المصادر فوائد خارقة للمعادة لو انها دبرت احسن تدبير يؤدي الى الاتفاع بها مما ذكر يتضح لك اذن ان ماتوقل عن سهام تركيا من انها طرق ضمان استرباحية غير صحيح (لها بقية)